الدعوة إلى إنقاذ منطقة الساحل: استجابة عالمية

سلسلة اجتماعات بشأن مكافحة الإرهاب

التخفيف من تأثير التهديدات الأمنية

من خلال بناء القدرة على الصمود في منطقة الساحل

السبت، 11 آذار/مارس 2023، 14:30 - 17:30

القاعة الكبرى E، مركز البحرين العالمي للمعارض (EWB)

مذكرة توضيحية

1. مقدمة

بالرغم من الجهود العالمية لمكافحة الإرهاب والتطرف العنيف، لا تزال منطقة الساحل تواجه وضعاً متدهوراً وصل إلى مستويات غير مسبوقة في السنوات الأخيرة. إنه لا يهدد شعوب منطقة الساحل فحسب، بل يهدد أيضاً استقلال دول المنطقة. أصبحت منطقة الساحل بؤرة ساخنة للجوء وإعادة انتشار شبكات الجماعات الإرهابية والجريمة المنظمة. هذا، إلى جانب التحديات الاجتماعية والسياسية والاقتصادية والبيئية والأيديولوجية الأخرى التي تعيق المنطقة والدول المجاورة عن بلوغ السلم والأمن. تتطلب التحديات التي تواجه منطقة الساحل اليوم استراتيجية فعالة لمكافحة الإرهاب ضمن نهج متعدد الأبعاد، وتركيزاً أكبر على التدابير الوقائية.

ونُشر عقب القمة البرلمانية العالمية الأولى بشأن مكافحة الإرهاب (أيلول/سبتمبر 2021، فيينا، النمسا) إعلان مشترك– *الدعوة إلى إنقاذ منطقة الساحل* – ووضعت له خطة عمل. تتوخى الخطة عقد سلسلة من خمسة اجتماعات لمناقشة التحديات المختلفة التي تواجه منطقة الساحل للنظر في المجالات الرئيسية الخمسة حيث يلزم الدعم لاستراتيجية فعالة، ومستدامة لمكافحة الإرهاب. ويشمل ذلك: البيئة (تمت مناقشتها في الجمعية العامة الـ 145 للاتحاد البرلماني الدولي)، والمجتمع (تمت مناقشته في الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية)، والأمن، والتعليم، والتنمية. سيتم النظر في كل مجال من منظور الاهتمامات الإنسانية والحكومية والإقليمية.

ويكمن الهدف من هذه الاجتماعات في إصدار توصيات خاصة بكل مجال لعرضها في القمة البرلمانية العالمية الثانية بشأن مكافحة الإرهاب في العام 2023. وبعد القمة، ستتم ترجمة التوصيات إلى أنشطة لتسريع التنمية البشرية لشعوب منطقة الساحل، وتقليل انتشار الإرهاب والجريمة المنظمة، ولفت انتباه دولي أكبر لاحتياجات وتحديات منطقة الساحل. يكمن الهدف النهائي في امتلاك آليات برلمانية مستدامة للمراقبة والتنسيق والتقييم لدعم الجهود العالمية لحماية بلدان الساحل بناءً على متطلبات شعوب المنطقة.

2. معلومات أساسية

على مدى الـ 20 سنة الماضية، اهتم المجتمع البرلماني العالمي بشكل خاص بمكافحة الإرهاب، ومنذ العام 1996، اعتمد الاتحاد البرلماني الدولي 12 قراراً تتعلق بهذا الموضوع. تسلط القرارات الضوء على الحاجة إلى التعاون مع وكالات الأمم المتحدة ذات الصلة لدعم تنفيذ قرارات الأمم المتحدة واستراتيجياتها، بما فيها استراتيجية الأمم المتحدة العالمية لمكافحة الإرهاب. اعتمدت البرلمانات الأعضاء في الاتحاد البرلماني الدولي بالإجماع قراراً يعزز هذه الاستراتيجية ويلتزم بتوفير الدعم التشريعي المطلوب لتنفيذ قرارات الأمم المتحدة ذات الصلة.

وكثّف الاتحاد البرلماني الدولي منذ العام 2016 جهوده لزيادة الوعي العالمي بضحايا الإرهاب، وفي الجمعية العامة الـ137 للاتحاد البرلماني الدولي، أيدت البرلمانات الأعضاء إنشاء الفريق الاستشاري الرفيع المستوى المعني بمكافحة الإرهاب والتطرف العنيف باعتباره نقطة محورية للجهود البرلمانية في مكافحة الإرهاب. الفريق الاستشاري الرفيع المستوى المعني بمكافحة الإرهاب والتطرف العنيف، الذي يضم برلمانيين يتمتعون بالمعرفة والخبرة ذات الصلة، في إنشاء برنامج الاتحاد البرلماني الدولي لمكافحة الإرهاب والتطرف العنيف. حدد أعضاء الفريق الاستشاري الرفيع المستوى المعني بمكافحة الإرهاب والتطرف العنيف منطقة الساحل كمجال مهم للتركيز.

ونظم الاتحاد البرلماني الدولي في أيلول/سبتمبر 2021 أول قمة برلمانية عالمية بشأن مكافحة الإرهاب في فيينا، النمسا. ناقش البرلمانيون في القمة كيفية بناء مسارات للسلام ومستقبل أفضل لضحايا الإرهاب، مع التركيز بشكل خاص على منطقة الساحل. وكانت النتيجة إعلاناً مشتركاً بعنوان *الدعوة إلى إنقاذ منطقة الساحل (الدعوة)*، حيث دعا البرلمانيون إلى دعم السلم والتنمية المستدامة في منطقة الساحل. تم تشكيل كتلة برلمانية مشتركة لتنسيق عمل *الدعوة*. تضم الكتلة الاتحاد البرلماني الدولي، والبرلمان العربي، واللجنة البرلمانية الدولية

لمجموعة دول الساحل الخمس، وبرلمان البحر الأبيض المتوسط. كما تتعاون بشكل وثيق مع مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة. يكمن هدف الكتلة في تحقيق نتائج ملموسة عبر مساعدة ودعم بلدان الساحل من خلال نهج شامل.

وتمت صياغة *الدعوة* بروح استراتيجية الاتحاد البرلماني الدولي للفترة 2022-2026 التي تهدف إلى تطوير النظم البيئية البرلمانية للديمقراطية. وبذلك، فإنها تعطي الأولوية لجميع مجالات السياسة الرئيسية التي حددتها الاستراتيجية المذكورة، بما فيها السلم والأمن؛ والديمقراطية وحقوق الإنسان والمساواة بين الرجال والنساء (الجندرية) ومشاركة الشباب؛ وتغير المناخ؛ والتنمية المستدامة للجميع. يعني نهج النظام البيئي أن الاتحاد البرلماني الدولي سيركز على المشاركة مع مجموعة واسعة من الجهات المعنية التي تؤثر على البرلمانات والبرلمانيين ومجتمعاتها على النطاق الأوسع. أولوية *الدعوة* هي التأكد من أن الأنشطة مدفوعة باحتياجات منطقة الساحل وأصوات من المنطقة.

واعتمدت الأمم المتحدة منذ العام 2001 العديد من الصكوك القانونية، بما فيها استراتيجية الأمم المتحدة العالمية لمكافحة الإرهاب للعام 2006 (A/RES/60/288) وقرارات المراجعة الخاصة بها، التي تحدد ضرورة المراجعات التشريعية لدعم الجهود العالمية لمكافحة الإرهاب ومنعه. في قرار المراجعة الأخير لاستراتيجية الأمم المتحدة العالمية لمكافحة الإرهاب 291/75، المعتمد في 30 حزيران/يونيو 2021، دعت الجمعية العامة الدول الأعضاء والأمم المتحدة وغيرها من المنظمات الدولية والإقليمية ودون الإقليمية المناسبة إلى تكثيف جهودها لتنفيذ الاستراتيجية بطريقة متكاملة ومتوازنة وبجميع جوانبها.

وإلى جانب ذلك، ومنذ العام 1963 أبرم المجتمع الدولي 19 اتفاقية وبروتوكولاً دولياً واعتمد سلسلة من قرارات مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة المتعلقة بالإرهاب. تشكل هذه الصكوك القانونية مجتمعة ما يشار إليه عادة بالإطار القانوني العالمي لمكافحة الإرهاب.

ولقد أدى التقيد المحدود بهذه الصكوك وإدماجها المحدود في التشريعات الوطنية في كثير من الأحيان إلى عدم كفايتها عند التحقيق في الإرهاب ومحاكمة مرتكبيه والبتّ فيه. وبالتالي، غالباً ما تكون الدول غير مستعدة للتصدي بفعالية للتهديدات الإرهابية وتقديم الإرهابيين إلى العدالة والتعاون مع الدول الأخرى بما يتماشى مع مبدأ التجريم المزدوج ومعايير حقوق الإنسان.

وتدعو الرؤية الاستراتيجية لمكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة لإفريقيا للعام 2030 إلى إقامة شراكات أقوى لتسريع مستويات الجهود واتخاذ إجراءات تحويلية لدعم شعوب إفريقيا، وخاصة منها الأكثر ضعفاً، إلى جانب حكوماتها ومؤسساتها.

وبهدف مساعدة الدول الأعضاء في منطقة الساحل للتغلب على هذه التحديات، وضع مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة برامج مساعدة تقنية مصممة خصيصاً لمعالجة مجالات محددة من نقاط الضعف في مواجهة التهديدات الإرهابية التي تؤثر على الاستجابة الفعالة لنظم العدالة الجنائية في تلك البلدان. يقدم مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة المساعدة التقنية المتخصصة إلى بلدان المنطقة، بما فيها ما يتعلق بمكافحة استخدام الإنترنت لأغراض إرهابية، وتعزيز قدرة المسؤولين المتخصصين في العدالة الجنائية وإنفاذ القانون على التحقيق في الجرائم المتعلقة بالإرهاب ومقاضاة مرتكبيها ومحاكمتهم، والتصدي للتحديات ذات الصلة للمقاتلين الإرهابيين الأجانب والعائدين، وجمع الأدلة المقبولة من ساحة المعركة من خلال تعاون المستجيبين الأوائل وتعزيز التعاون القضائي والمساعدة القانونية المتبادلة.

3. التركيز الموضوعي والأهداف والمنهجية

أصبح الإرهاب المصدر الرئيسي لعدم الاستقرار في منطقة الساحل. إن تنامي الإرهاب وانتشاره مدفوع بالعديد من العوامل مثل الاضطرابات الجيوسياسية الناجمة عن الحروب الأهلية في البلدان المجاورة والتطرف العنيف الحالي والفقر ونقص التعليم وتدمير البيئة. كما تقرّ *الدعوة*، التي تركز بشكل أساسي على أمن المنطقة، بالحاجة إلى استهداف جميع العوامل التي تسهم في تزايد عدم الاستقرار الذي يواجهه المواطنون. بالإضافة إلى معناه التقليدي، يشمل مصطلح "الأمن" في هذا السياق أيضاً عناصر مثل الأمن البشري، والدولة وسيادة القانون، التي تشكل أسس الدولة القوية. اختارت *الدعوة* هذا المعنى الأوسع لأن المقاربة المفرطة في الاعتماد على طريقة "الأمن الصلب" التي قد تنتصر في ساحة المعركة، لا يمكن أن تمنع المشاكل الاجتماعية التي هي أصل العنف.

ويعتبر الأمن البشري نهجاً شاملاً يركز على الناس ويسعى إلى حماية حقوق الإنسان المحددة في الإعلان العالمي لحقوق الإنسان[1] مثل، الحق في الحياة، وفي افتراض البراءة، والحق في المحاكمة أمام محكمة حرة، وحظر العبودية وتجارة الرق والتعذيب. تتعرض هذه الحقوق لخطر جسيم في منطقة الساحل، إما بسبب التهديد المباشر بالعنف الذي يعاني منه السكان، أو بسبب تدهور سيادة القانون والدولة.

[1] https://www.un.org/en/about-us/universal-declaration-of-human-rights

وبغية توفير الأمن وحماية سيادة القانون، يجب تعزيز جهاز أمن الدولة. لذلك، يجب تعزيز الدولة وكذلك القدرة المادية والتنظيمية لمكافحة الإرهاب والتطرف العنيف في بلدان الساحل. وهذا من شأنه أن يساعد في حماية حدودها من الجماعات المسلحة وزيادة وصولها إلى مجتمعاتها المحلية. كما ينبغي أن تعمل الأجهزة الأمنية بما يتماشى مع مهامها لتقليل الأضرار الجانبية بين المدنيين. في منطقة الساحل، الثقة بين المدنيين والعسكريين متدنية بسبب العمليات العنيفة التي يمكن أن تزيد من تطرف المدنيين مما يؤدي مرة أخرى إلى مزيد من العمليات العنيفة ويؤدي إلى حلقة مفرغة.

وزادت الحرب الأهلية الليبية من زعزعة استقرار المنطقة وزادت من الضغط في المناطق التي كان من الصعب حكمها بالفعل. واجهت المجتمعات الضعيفة بالفعل في منطقة الساحل ضغوطاً متزايدة من الجماعات المسلحة. ومع تزايد العنف تدهورت هياكل الحوكمة مما أدى إلى أزمة في النسيج الاجتماعي لبلدان منطقة الساحل. مع الأزمات الأمنية، فقد المواطنون الثقة بحكوماتهم بشكل متزايد مما أدى إلى انقلابات في العديد من دول المنطقة. أدت الانقلابات في بعض الحالات إلى عزلة دولية وإلى وقف الاستراتيجيات الأمنية والمبادرات الإقليمية للتعامل مع الأزمات. أدى هذا الوضع في منطقة تعمل فيها معظم الجماعات المسلحة عبر الحدود إلى تقليص نطاق التعاون الإقليمي بشكل كبير.

ومن أجل فهم الوضع الأمني، يجب النظر إلى الفاعلين المحليين الرئيسين العاملين في منطقة الساحل. ويشمل ذلك قوات الأمن الوطني والشرطة، والجماعات الإرهابية، والجريمة المنظمة، والجماعات الانفصالية، إلى جانب الميليشيات المحلية التي تم تشكيلها لحماية مجتمعاتها.

وبالرغم من ورود عدد من قوات الأمن الإقليمية والدولية على الأرض، فإن محاولات المجتمع الدولي لتحسين الوضع في منطقة الساحل لم تفلح حتى الآن. لتحقيق نتائج دائمة على الأرض يشعر بها مواطنو منطقة الساحل، وتماشياً مع استراتيجية الاتحاد البرلماني الدولي للفترة 2022-2026، يهدف الاتحاد إلى تعزيز قدرة البرلمانات الأعضاء في المنطقة على العمل وفقاً لموازناتها وأدوارها التشريعية والرقابية. يمكن للبرلمانات التي تمثل القوى الديمقراطية الرئيسية في المنطقة وبصفتها ممثلة للشعب أن تحدث تغييراً حقيقياً.

وستجمع حلقة النقاش هذه برلمانيين ومنظمات الأمم المتحدة ذات الصلة وممثلي منظمات المجتمع المدني وخبراء في الأمن لتقديم أفكارهم حول كيفية معالجة القضايا الأمنية في المنطقة. سيقوم المشاركون بعد ذلك بصياغة التوصيات لعرضها على القمة البرلمانية العالمية الثانية بشأن مكافحة الإرهاب.

وستتناول حلقة النقاش اثنين من الأهداف الاستراتيجية في استراتيجية الاتحاد البرلماني الدولي للفترة 2022–2026: بناء برلمانات فعالة وممكّنة؛ وتحفيز العمل البرلماني الجماعي. ستركز النقاشات على الدعم الجماعي لبرلمانات منطقة الساحل لأنها الجهات الفاعلة الرئيسية في تمثيل حقوق المواطنين وحمايتها. من خلال تعزيز دور برلمانات منطقة الساحل، ستكون قادرة على تنفيذ مهامها بشكل أكثر فعالية. بالإضافة إلى ذلك، تسترشد *الدعوة* بأمانة عامة مشتركة تتألف من الاتحاد البرلماني الدولي ومختلف المنظمات البرلمانية الإقليمية.

4. التاريخ والمكان

ستعقد حلقة النقاش في 11 آذار/مارس 2023، من الساعة 14:30 لغاية الساعة 17:30 كفعالية جانبية للجمعية العامة الـ 146 للاتحاد البرلماني الدولي في المنامة، مملكة البحرين.

5. النتائج

سيتم عرض توصيات حلقة النقاش في القمة البرلمانية العالمية الثانية بشأن مكافحة الإرهاب. وستتناول أسئلة مثل:

- ما هو دور البرلمانات والبرلمانيين في تغيير الوضع الأمني في منطقة الساحل؟
- كيف يمكن للبرلمانات أن تستخدم أدوارها في الموازنات والتشريعات والرقابة لتقوية الأجهزة الأمنية في بلدانها؟
- كيف يمكن تحسين الرقابة البرلمانية على القوات المسلحة من أجل منع الأضرار الجانبية ضد المدنيين التي يمكن أن تؤدي إلى مزيد من التطرف؟
- كيف يمكن للمجتمع الدولي أن يقوم بالمزيد من الخطوات لتعزيز دول منطقة الساحل مع تجنب الأخطاء السابقة؟
- ما هي المشاريع التجريبية التي يمكن وضعها لإحلال السلم في منطقة الساحل؟ أين ينبغي أن تكون واردة؟ ماذا ينبغي أن يكون محور تركيزها؟
- كيف يمكن تعزيز الهياكل والأنظمة الأمنية لزيادة الفعالية على الأرض؟ ما الذي ينبغي معالجته في التوظيف والتدريب والتحفيز والحوافز لتمكين عمليات أكثر فاعلية؟
- كيف يمكن دمج المدنيين والمجتمعات المتضررة من العنف بشكل أفضل في الاستجابات الأمنية لتعزيز فعاليتها وزيادة مستويات الثقة؟

- كيف يمكننا تعزيز التنسيق بين الجهات الأمنية والآخرين الذين يعملون بشأن أسباب انعدام الأمن؟
- ما هو الدعم الذي تحتاجه الحكومات والمجتمعات لمواجهة تنامي العنف وتدهور الوضع الأمني؟
- كيف يمكن للدول أن تدير بشكل أفضل النزوح القسري واللاجئين في هذه المنطقة؟
- كيف يمكننا تقييم الأثر الحقيقي للأنشطة المختلفة الجاري تنفيذها؟
- ما هي آليات التنسيق القائمة بين مختلف الجهات المعنية؟
- ما الذي يمكن القيام به لجعل مجتمعات منطقة الساحل أكثر قدرة على الصمود أمام تهديدات الأمن والعنف؟
- ما الذي تحتاجه الحكومات من أجل السيطرة الفعالة على أراضيها وضمان الأمن لسكانها؟

6. معلومات الاتصال

من أجل أي استفسارات عامة أو محددة، يرجى الاتصال ببرنامج الاتحاد البرلماني الدولي لمكافحة الإرهاب والتطرف العنيف على البريد الإلكتروني التالي:counter-terrorism@ipu.org مع إرسال نسخة إلى البريد الإلكتروني التالي: ct-assistant@ipu.org، في جميع المراسلات.

Inter-Parliamentary Union
For democracy. For everyone.

146TH IPU ASSEMBLY
المنامة، البحرين
MANAMA, BAHRAIN
11-15 MARCH 2023 - ١١-١٥ مارس ٢٠٢٣

146th IPU Assembly

Manama (11–15 March 2023)

The Call of the Sahel: A global response
Meeting series on counter-terrorism

Mitigating the impact of security threats by building resilience in The Sahel

Saturday, 11 March 2023, from 14:30 to 17:30
Grand Hall E (EWB)

Concept note

1. Introduction

Despite global efforts to counter terrorism and violent extremism, the Sahel region continues to face a deteriorating situation that has reached unprecedented levels in recent years. It threatens not only the people of the Sahel, but also the statehood of the region's countries. The Sahel has become a hotspot for the refuge and redeployment of networks of terrorist groups and organized crime. This, along with other social, political, economic, environmental and ideological challenges, impedes the region and neighbouring countries from achieving peace and security. The challenges facing the Sahel today require an effective counter-terrorism strategy within a multidimensional approach, and a greater focus on preventative measures.

Following the First Global Parliamentary Summit on Counter-Terrorism (September 2021, Vienna, Austria), a joint declaration – the *Call of the Sahel* – was published and a Plan of Action was developed. The Plan foresees a series of five meetings to discuss the various challenges facing the Sahel to consider the five key areas where support is needed for an effective and sustainable counter-terrorism strategy. These include: the environment (debated at the 145th IPU Assembly), community (debated in Algeria) security, education and development. Each area will be considered through the lens of human, state and regional concerns.

The aim of these meetings is to generate recommendations specific to each area to be presented at the Second Global Parliamentary Summit on Countering Terrorism in 2023. Following the Summit, the recommendations will be translated into activities to accelerate the human development of the people of the Sahel, decrease the prevalence of terrorism and organized crime, and draw greater international attention to the needs and challenges of the Sahel region. The ultimate aim is to have sustainable parliamentary monitoring, coordination and evaluation mechanisms to support the global efforts to protect the Sahel countries based on the needs of the region's people.

2. Background

For the past 20 years, the global parliamentary community has paid special attention to terrorism, and since 1996, the IPU has adopted 12 resolutions related to that topic. The resolutions highlight the need for cooperation with relevant United Nations agencies to support the implementation of UN resolutions and strategies, including the UN Global Counter-Terrorism Strategy. The IPU Member Parliaments unanimously adopted a resolution that promoted this Strategy and committed to providing the legislative support required for the implementation of relevant UN resolutions.

Since 2016, the IPU has increased its efforts to raise global awareness about the victims of terrorism and at the 137th IPU Assembly, Member Parliaments endorsed the establishment of the parliamentary High-Level Advisory Group on Countering Terrorism and Violent Extremism (HLAG) as the global focal point for parliamentary counter-terrorism efforts. The HLAG, which is comprised of members of parliament with relevant knowledge and experience, helped create the IPU Programme on Countering Terrorism and Violent Extremism. HLAG members identified the Sahel as an important area of focus.

In September 2021, the IPU organized the First Global Parliamentary Summit on Counter-Terrorism in Vienna, Austria. At the Summit, parliamentarians discussed how to build pathways to peace, and a better future for the victims of terrorism, with a special focus on the Sahel. The outcome was a joint declaration, the *Call of the Sahel* (*The Call*), where parliamentarians call for support to peace and sustainable development in the Sahel. A joint parliamentary bloc was established to coordinate the work of *The Call*. The bloc includes the IPU, the Arab Parliament (AP), the Inter-Parliamentary Committee of the G5 Sahel (CIP G5 Sahel), and the Parliamentary Assembly of the Mediterranean (PAM). It also cooperates closely with the UN Office on Drugs and Crime (UNODC). The bloc's aim is to achieve concrete results by assisting and supporting the Sahel countries through a holistic approach.

The Call was drafted in the spirit of the IPU's 2022-2026 Strategy which aimed at developing parliamentary ecosystems for democracy. As such, it prioritizes all the key policy areas identified by said strategy, including peace and security; democracy, human rights, gender equality and youth participation; climate change; and sustainable development for all. The ecosystem approach means that the IPU will focus on engaging with a wide array of stakeholders who influence parliaments, parliamentarians and their broader societies. *The Call*'s priority is to ensure that activities are driven by the needs of the Sahel and by voices from the region.

Since 2001, the United Nations has adopted numerous legal instruments, including the 2006 United Nations Global Counter-Terrorism Strategy (GCTS) (A/RES/60/288) and its review resolutions, specifying that legislative reviews are essential to support the global efforts to counter and prevent terrorism. In the most recent GCTS review resolution 75/291, adopted on 30 June 2021, the General Assembly called upon Member States, the United Nations and other appropriate international, regional and subregional organizations to step up their efforts to implement the Strategy in an integrated and balanced manner and in all its aspects.

In addition, since 1963, the international community has developed 19 international conventions and protocols and adopted a series of United Nations Security Council resolutions related to terrorism. Combined, these legal instruments comprise what is commonly referred to as the universal legal framework against terrorism.

The limited adherence to these instruments and their limited incorporation into national legislation has often led to inadequacy when investigating, prosecuting and adjudicating terrorism. Consequently, States are often not prepared to effectively tackle terrorist threats, bring terrorists to justice and cooperate with other States in line with the double criminality principle and human rights standards.

The UNODC Strategic Vision for Africa 2030 calls for the development of stronger partnerships to accelerate levels of effort and take transformative action to support Africa's people, especially the most vulnerable, along with its governments and institutions.

With the aim of helping Member States in the Sahel to overcome these challenges, UNODC developed tailored technical assistance programmes addressing specific areas of vulnerabilities to terrorist threats that affect the efficient response of the criminal justice systems in those countries. UNODC provides specialized technical assistance to countries in the region including with regard to countering the use of the Internet for terrorist purposes, enhancing the capacity of specialized criminal justice and law enforcement officials to investigate, prosecute and adjudicate terrorism-related offences, addressing the challenges related to foreign terrorist fighters and returnees, collecting admissible evidence from the battlefield through the cooperation of first responders, and promoting judicial cooperation and mutual legal assistance.

3. Thematic focus, objectives and methodology

Terrorism has become the main source of instability in the Sahel. The proliferation of terrorism and its spread is spurred by many factors such as geopolitical turmoil caused by civil wars in neighboring countries, the present violent extremism, poverty, lack of education and the destruction of the environment. *The Call*, which focuses primarily on the security of the region, also recognizes the need to target all factors that contribute to the growing instability citizens face. In addition to its traditional meaning, in this context, "security" also incorporates elements such as human security, statehood and the rule of Law, which are the foundations of a strong state. *The Call* opted for this broader meaning because the over-relied on "hard security" approach, which might win in the battlefield, cannot prevent the social problems that are at the root of the violence.

Human security is a people-centered holistic approach that seeks to protect human rights determined in the Universal Declaration of Human Rights[1] such as, the right to life, to be presumed innocent, the right to stand trial before a free court, and the banning of slavery, the slave trade and torture. These rights are seriously at risk in the Sahel, either because of the immediate threat of violence suffered by the population, or because of the disintegration of the rule of law and of statehood.

To provide security and protect the rule of law, a state's security apparatus must be strengthened. Therefore, the statehood as well as the material and organizational capacity to counter terrorism and violent extremism of the Sahel countries must be reinforced. This would help protect their borders from armed groups and increase their reach to their respective communities. Also, security structures must operate in keeping with their mandates to reduce collateral damage among civilians. In the Sahel, trust between civilians and the military is low due to heavy-handed operations which can further radicalize civilians which leads again to further heavy-handed operations creating thus a vicious circle.

The Libyan civil war further destabilized the region and increased pressure in regions that were already difficult to govern. The already vulnerable societies of the Sahel faced increasing pressure from armed groups. With the increase in violence governance structures deteriorated which fueled a crisis in the social fabric of the Sahel countries. With the security crises citizens increasingly lost trust in their governments leading to coups in many countries of the region. The coups have led to international isolation in certain cases and to the discontinuation of security strategies and regional initiatives to deal with the crises. This situation in a region where most armed groups operate across borders has further reduced the scope for regional cooperation.

To understand the security situation, the key local players operating in the Sahel must be looked at. These include national security and police forces, terrorist groups, organized crime, separatist groups, as well as local militias that have been formed for the protection of their communities.

Despite a number of regional and international security forces on the ground, attempts by the international community to improve the situation in the Sahel have not been successful so far. To achieve lasting results on the ground that are felt by the citizens of the Sahel, and in keeping with its 2022-2026 Strategy, the IPU aims to strengthen the ability of Member Parliaments in the region to act in accordance with their budgeting, legislation and oversight roles. Parliaments are the main democratic forces in the region and, as representatives of the people, can bring meaningful change.

This panel discussion will bring together parliamentarians, relevant UN organizations, representatives of civil society organizations and experts on security to present their ideas on how to tackle the region's security issues. Participants will then formulate recommendations to be presented at the Second Global Parliamentary Summit on Countering Terrorism.

The panel discussion will address two of the strategic objectives in the IPU 2022–2026 Strategy: building effective and empowered parliaments; and catalyzing collective parliamentary action. Discussions will focus on collectively supporting the parliaments of the Sahel as they are the key actors in representing and protecting citizens' rights. By strengthening their role, the Sahel parliaments will be able to carry out their mandate more effectively. In addition, *The Call* is guided by a joint secretariat composed of the IPU and various regional parliamentary organizations.

[1] https://www.un.org/en/about-us/universal-declaration-of-human-rights

4. Date and venue

The panel will take place on 11 March 2023, from 14:30 to 17:30 as a side event of the 146th IPU Assembly in Manama, Bahrain.

5. Outcomes

The panel discussion recommendations will be presented at the Second Global Parliamentary Summit on Countering Terrorism. They will address questions such as:

- What is the role of parliaments and parliamentarians in transforming the security situation in the Sahel?
- How can parliaments use their roles of budgeting, legislation and oversight to strengthen the security apparatus in their respective countries?
- How can parliamentary oversight of the armed forces be improved in order to prevent collateral damage against civilians which can lead to further radicalization?
- How can the international community do more to strengthen the states of the Sahel while avoiding previous mistakes?
- What pilot projects can be put in place to bring peace to the Sahel? Where should they be located? What should their focus be?
- How can security structures and systems be strengthened for more effectiveness on the ground? What needs to be addressed in their recruitment and training, motivation and incentives to enable more effective operations?
- How can civilians and communities affected by violence be better integrated into security responses to enhance their effectiveness and increase trust levels?
- How can we enhance coordination between security actors and others working on the causes of insecurity?
- What support do governments and communities need to tackle the rise in violence and the deteriorating security situation?
- How can states better manage forced displacement and refugees in this region?
- How can we assess the real impact of the different activities being implemented?
- What coordination mechanisms are in place between different stakeholders?
- What can be done to make Sahelian societies more resilient to threats of security and violence?
- What do governments need in order to effectively control their territories and guarantee security to their populations?

6. Contact details

For any general or specific enquiries, please contact the IPU Programme on Countering Terrorism and Violent Extremism at mailto:counter-terrorism@ipu.org, cc'd to ct-assistant@ipu.org in all correspondence.